دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي في اداء فروع المصارف الأجنبية في العراق

The Role of Supervisory Control of The Centrol Bank of Iraq in The Performance of Branches of foreign Banks in Iraq

أ.م.د. حمزة فائق الزبيدي

الباحثه : إيناس احمد ظاهر

جامعة بغداد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص:

يعد موضوع الرقابة الاشرافية من الموضوعات المهمة ، التي تكون ضمن وظائف البنوك المركزية وبالنظر للتوسع الكبير والانفتاح الاقتصادي على العالم وتعدد اشكال الاستثمارات ، ومنها الاستثمار المصرفي بنوعيه (الاستثمار الأجنبي المباشر ، وغير المباشر) وتنوع أدواته واساليبه ، وفي سبيل تحقيق اغراض البحث تم الاستعانة بالدراسات السابقة حيث تناول البحث موضوع الرقابة الاشرافية من كل الجوانب فضلاً عن استعراض البحث في الجانب النظري نبذة عن البنك المركزي العراقي ومفهوم الرقابة الاشرافية بالاضافة الى استعراضه لخطوات تأسيس فروع المصارف الأجنبية والقوانين والتعليمات الخاصة بذلك .

وعلى ضوء ما تم دراسته في هذا البحث تم التوصل الى مجموعة الاستنتاجات نذكر اهمها :-

1.يعد وجود فروع المصارف الاجنبية حالة ايجابية تدل على اقتصاد منفتح ، وكذلك تساعد في تنمية الاقتصاد للدولتين المضيفة والدولة الام .

2.تعد رقابة البنك المركزي العراقي كافية ووافية على فروع المصارف الأجنبية .

وخرج البحث بتوصيات نذكر اهمها :-

- ألزام فروع المصارف الأجنبية بتنويع خدماتها وعدم حصرها في انواع محددة .

Abstract:

Supervisory supervision topic is one of the significant topics, and the most important functions of central banks. Regarding the large expansion and Economic prosperity and also there is a multiple forms of investment, including two types of the investment banking (Direct and indirect foreign investment) along with the variety of tools and methods. Achieving research purposes, previous studies were discussed. Research is discuss supervisory supervision with all aspects, In addition to reviewing the research on the theoretical side, there is also an overview of the Central Bank of Iraq, the concept of supervisory control and types, in addition to reviewing the steps to establish branches of foreign banks and the laws and instructions for that.

In the light of the above, a number of conclusions were reached, the most important of which are:

1 - Establishment of branches foreign banks is a positive concept indicating a prosperous economy, as well as helping to develop the economy of the two hosts and home country.

2 - The Iraqi central bank supervision is sufficient and adequate to supervise branches of foreign banks, although those individual differences exist regarding control of branches by central State Bank in the mother country.

:The research came out with recommendations

- Compelling branches of foreign banks to vary their services and not limit them to specific types

المقدمة

أدى التطور في ظروف الحياة الاقتصادية والأجتماعية والسياسية، وما شهده العصر الحديث من سهولة الاتصال بين المجتمعات المختلفة ، إلى ظهور علاقات اقتصادية وقانونية لم تكن معروفة من قبل ومنها الأستثمارات الأجنبية، والتي أولتها التشريعات الدولية والوطنية معاملة خاصة تفوق تلك التي يتمتع بها المستثمر الوطني احياناً، نظراً لما تعول عليه الدول المضيفة من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وللوصول الى افضل ماتقدمه هذه الاستثمارات الاجنبية في القطاع المصرفي، وبالنظر لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية وتعدد القوانين والتعليمات فلكل دولة صيغة معينة لسياساتها واستراتيجيتها مما أدى الى ظهور الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحتاج الى دراسات معمقة وحلول، وقد يكون من أهمها موضوع الرقابة الاشرافية للبنوك المركزية على الاستثمارات الاجنبية في القطاع المصرفي. هذا ما دفع البنك المركزي العراقي لاتخاذ العديد من الاجراءات والخطوات المتقدمة التي تساعد في تطوير عمل الجهاز المصرفي العراقي والارتقاء به نحو الافضل، وفي ضوء الاعتبارات السابقة أهتم البنك المركزي العراقي بدراسة المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية ووسائل تقويم اساليب وادوات الرقابة على اداء المصارف عموما والاجنبية خاصة وتطبيقها على ارض الواقع، الوقوف على قوانين وتعليمات وشروط واجراءات تأسيس فروع المصارف الأجنبية في العراق واساليب الرقابة والاشراف عليها وتحديثها بما يؤمن حسن اداء الجهاز المصرفي العراقي والحفاظ عليه.

المطلب الاول / منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث : Research Problem

بالنظر لتوسع الاستثمار الأجنبي المصرفي المباشر والمتعدد الجنسية وتعدد القوانين والتعليمات والجهات المشرفة ، فأن المشكلة تتمحور في كيفية رقابة البنك المركزي الأشرافية على هذا النوع من الاستثمار المصرفي ،وكيفية ضبطه وتوجيهه بما يخدم الاقتصاد الوطني ، لذا تظهر مجموعة من التساؤلات حول هذا الموضوع نذكر منها:-

- هل أدوات الرقابية الاشرافية التي يستخدمها البنك المركزي العراقي كافية وقادرة على ضبط اداء فروع المصارف الاجنبيه وجعله يتوافق مع اهداف ومصالح الاقتصاد الوطني ؟
- وفيما اذا كانت الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي كافية ومطابقة للمعايير الدولية والتعليمات على المصارف لحماية الجهاز المصرفي ؟

ثالثا : اهداف البحث : Research Objectives

يهدف البحث الى بيان :

1. مفهوم الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي واثارها للحفاظ على سلامة اداء فروع المصارف الاجنبية .
2. عرض لبعض القوانين والتعليمات الخاصة بتأسيس الفروع الأجنبية في العراق .

رابعا: فرضية البحث Research Hypotheses

- ✓ الدور الرقابي الإشرافي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي يعد كافيا للاشراف على الاستثمار الاجنبي المصرفي المباشر والمتمثل بفروع المصارف الاجنبية في العراق.

خامسا : الحدود البحث : Research Limits

الحدود الزمانية : من 2011 ولغاية 2016.

الحدود المكانية :

- البنك المركزيالعراقي .
- فروع المصارف الاجنبية الموجودة في العراق .

سادسا : اساليب جمع البيانات والمعلومات:

Data and information collection methods

لاثبات صحة فرضية البحث وجب الاعتماد على مصادر وحيث تم تقسمها على جانبين هما

1- الجانب النظري : تتمثل مصادر الجانب النظري بما يلي

أ. القوانين والتشريعات والتعليمات العراقية.

ب. الكتب

ج. الرسائل الجامعية والاطاريح .

د. الانترنت والتقارير والبحوث .

2- الجانب العملي : وتتمثل مصادر الجانب العملي بما يلي

أ. استمارة الاستبانة كأداة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للبحث ، ولقد تم توزيع الاستمارة كما موضح في ادناه :

جدول توزيع استمارات الاستبانة كما موضح في الجدول

المصرف	الموزعة	المسترجعة	النسبة المئوية للمسترجعة
البنك المركزي	50	45	%90
أبو ظبي الاسلامي	10	10	%100
بيروت والبلاد العربيه	10	10	%100
بارسيان الايراني	10	10	%100

تم توزيع استمارات استبانه على فروع المصارف الاجنبية بواقع :

- فرع أبو ظبي الاسلامي (5 عربي ، 5انكليزي) .
- فرع بيروت والبلاد العربية (5 عربي ، 5 انكليزي) .
- فرع بارسيان (10 انكليزي فقط) .

جدول استخدمت استمارة الاستبانة مقياس ليكرت الخماسي

المقياس	اتفق بشدة	أتفق	محايد	لاأتفق	لا أتفق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

الجدول من اعداد الباحثة

ب. الزيارات الميدانية للمصارف عينة البحث وإجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين فيها, كأداة مكملة, للتعرف على أرائهم حول الجوانب المختلفة للموضوع.

ثامناً : منهج البحث : Research Methodology

- تم اعتماد الاسلوب الوصفي في أنجاز الجانب النظري من البحث .
- تم اعتماد الاسلوب التحليلي في أنجاز الجانب العملي منه .

تاسعاً : مجتمع وعينة البحث

Community and sample of research

مجتمع البحث

- البنك المركزي العراقي / دائرة الرقابة على الصيرفة .
- مجموعة من فروع المصارف الاجنبية في العراق وعددها (17فرعاً)

عينة البحث :

- دائرة الرقابة على الصيرفة في البنك المركزي العراقي .
- عينة من فروع المصارف الاجنبية عددها (3) مصارف وهي :-

1. مصرف ابو ظبي الاسلامي .
2. مصرف بارسيان الايراني .
3. مصرف بيروت والبلاد العربية .

وقد تم اختيارها بسبب توافر البيانات الكافية عنها وسعة نشاطها .

المطلب الثاني /دراسات سابقة

أولا: دراسات عراقية : – فرح علي توفيق الزبيدي 2015

طبيعة الدراسة	**رسالة للماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد للعام 2015**
عنوان الدراسة	**المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية واثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق**
هدف الدراسة	استعراض المعايير الدولية للاشراف والرقابة المصرفية من حيث عرض الاطار المفاهيمي للمصارف التجارية وعلاقته بمؤشرات الاستقرار المالي وتسليط الضوء على الرقابة والإشراف المصرفي وكيفية إدارة المخاطر المصرفية بتطبيق معايير لجنة بازل (1،2،3) بالاضافة الى معايير التصنيف الائتماني الدولي CAMELS .
أهم الاستنتاجات	▪ حددت الدراسة التوجهات التي تبنتها الدولة من خلال تحديد البنك المركزي نسبة 12% حداً أدنى لكفاية رأس المال مرجحة بالمخاطر. ▪ انخفاض الائتمان الممنوح من المصارف الخاصة . ضعف مساهمة المصارف الخاصة في عملية التنمية الاقتصادية . بالاضافة الى تدني نسبة الكثافة المصرفية .
أهم التوصيات	▪ على البنك المركزي مسايرة التطورات والقرارات التي تصدر من اللجان المالية والدولية . ▪ ضرورة تقليل الاعتماد على الاموال الخارجية في تمويل الاصول . ▪ زيادة عدد المصارف بهدف تحسين الكثافة المصرفية في العراق .

المبحث الثاني/المدخل المفاهيمي للبنوك المركزية والرقابة على اداء فروع المصارف الاجنبية

المطلب الاول / البنك المركزي العراقي والرقابة الاشرافية

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في الازدهار والتطور الاقتصادي لاي بلد، إذ يمثل المحرك الاساس للاقتصاد ، ويأتي البنك المركزي في قمة هرم الجهاز المصرفي يوجهه ويراقبه ويشرف عليه ولكونه المؤسسة الوحيدة التي تمثل السلطة النقدية في اغلب اقتصاديات الدول ، لذا توكل اليه وظيفه رسم السياسة النقدية للبلد

والرقابة على تنفيذها، بالاضافة الى ذلك يقوم بالعديد من الوظائف ومن اهمها وظيفة الرقابة بكل انواعها على الائتمان وعلى الاصدار وعلى تأسيس وترخيص المصارف الجديدة بكل انواعها (محلية وأجنبية) ومراقبتها.

اولا : نشأة البنك المركزي العراقي وتطوره

يعد العراق من اوائل الدول التي انشئت بنك مركزي ففي عام 1947م وبموجب القانون 43 تم انشاء البنك المركزي العراقي وسمى بالبنك الوطني العراقي ثم تغير اسمه عام 1956م بموجب القانون رقم 72 فسُمي البنك المركزي العراقي ورافق ذلك زيادة برأس ماله الى خمسة عشر مليون دينار.(العبيدي والمشهداني،83:2013-84) يمثل البنك المركزي الدعامة الأساسية في الجهاز المصرفي الحديث لأنه يقوم بعملية تحديد العرض الكلي للنقود، بسبب تحكمه في حجم النقود المصرفية (نقود الودائع واوراق البنكنوت) فهذا البنك يقوم بإصدار أوراق البنكنوت ويحدد حجم النقود المعروضة من خلال رقابته على البنوك التجارية وإشرافه على الائتمان. (سمحان ويامن،2011: 131).

ثانيا : تعريف البنك المركزي

هو شخصية اعتبارية عامة ومستقلة ، حيث يتولى القيام بتنظيم السياسة النقدية والمصرفية والائتمانية والاشراف على تنفيذها وفقا لخطة الدولة العامة ، كما وله حق الإطلاع على دفاتر وسجلات البنوك في اي وقت بما يضمن له الحصول على كافة المعلومات التي تساعد في تحقيق اغراضه . (شوادر ، 2014: 37)

ثالثا: وظائف البنك المركزي : للبنك المركزي وظائف كثيرة من أهمها مايلي:

1. أصدار العملة المحلية والحفاظ على قيمتها محليا وخارجيا

يقوم البنك المركزي بأصدار النقود بألاضافة الى السعي لتحقيق الموازنة في الحاجة الاقتصادية للنقود وتحقيق الاستقرار النقدي في سوق النقد من خلال تحقيق التوازن بين الطلب والعرض على العملة المحلية ، يستخدم البنك المركزي ثلاثة ادوات نقدية في تنفيذ السياسات النقدية وهي عمليات السوق المفتوحة والتغيير في نسبة الاحتياطي و سعر الخصم . (آل شبيب ، 2012: 40)

2. البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي

من أهم الوظائف في هذا المجال هو قيام البنك المركزي بتقديم القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الميزانية فالمعروف ان الحكومة تضع مسبقا ولمدة معينة سنة عادة تقديرات لمجموع نفقاتها، ومجموع ايراداتها المتوقعة خلال هذه الفترة وقد يتبين عند التنفيذ عدم صحة هذه التوقعات سواء تدخل ظروف غير متوقعة او نتيجة قياس غير سليم. (أبوشاور ومساعدة، 2011: 177)

3. البنك المركزي بنك البنوك

أ- يحتفظ البنك المركزي لديه بالارصدة النقدية الحاضرة للبنوك الاخرى حيث كانت البنوك تحتفظ بمحض ارادتها بما يفيض عن حاجتها من الأرصدة النقدية لاستخدامها في تسهيل و تسوية الحسابات المتبادلة بين البنوك وذلك بالنقل من حساب الى اخر لدى البنك المركزي دون الحاجة لنقل الاموال ماديا . (عبدالرحيم ،2011: 74)

ب-الملجأ الاخير للاقراض بموجب هذه الوظيفة يتحمل البنك المركزي مسؤولية التمويل وتوفير السيولة اللازمة للمصارف من خلال منح القروض أما بصورة قروض مباشرة أو على شكل خصم للأوراق التجارية كالكمبيالات أو مقابل رهن السندات الحكومية، ويعتبر الاقتصاديين هذه الوظيفة من أهم الوظائف لكونها تحرص على أستقرار الجهاز المصرفي خصوصا في أوقات الأزمات. (السهلاني، 2008 : 30)

ج- الإشراف والرقابة على المصارف زادت أهمية وظيفة الإشراف على المصارف في الأونه الاخير نتيجة التطورات التكنولوجية وزيادة التقدم التكنلوجي في القطاع المالي والمصرفي، لذا عدلت معظم البلدان قوانين بنوكها المركزية لتتناسب مع هذا التطور (الدليمي ، 1990: 294)

4. الترخيص للمؤسسات المصرفية والاشراف عليها

اذ يتولى البنك المركزي منح والغاء الترخيص للمؤسسات المصرفية والاشراف عليها فمن خلال مراقبة حسابات وعمليات البنوك هذا ما يخوله القانون له حيث يشرف البنك المركزي على مسارات البنوك بغية تجنب تعثرها وربما افلاسها من خلال المراجعات الدورية والزيارات غير المعلنة للكشف على سجلات البنوك ومتابعة اعمالها. (السويدي ، 2002: 157) وظيفة الأشراف والفحص وهو قيام المنظمين بشكل دوري بدراسة المصارف الحكومية والفردية (الخاصة) وتوفير التوجيهات الأشرافية المطلوب بهدف ضمان وأمن وسلامة النظام المصرفي ومتابعته لمنعه من تدهور اوضاعه المالية واضاعة اموال المودعين . (Koch ,Donald :2006 ,5)

5. الرقابة على الائتمان المصرفي

هذه الوظيفة من اهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي بوصفه رقيبا وموجها للائتمان المصرفي، وتبدوا من الوظائف الاساسية له، تخضع فيها كمية النقود في الاقتصاد لأحكام وضوابط السياسة النقدية والاقتصادية للدولة. (النعيمي، 2012 : 42)

اولا : مفهوم الرقابة الأشرافية

حدد المشرع العراقي الأطار القانوني العام للوظيفة الأشرافية للبنك المركزي على المصارف في المادة (4) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 بأن "(يكون للبنك المركزي وحده دون غيره سلطة إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لترخيص وتنظيم عمل المصارف والاشراف عليها وعلى فروعها من أجل امتثالها جميعا لإحكام قانون البنك المركزي العراقي وقانون المصارف، وله كذلك سلطة المعاينة خارج مقر البنك وفروعه التابعه له وسلطة فحص وتفتيش حاملي التراخيص وفروعهم التابعة لهم في مواقع عملهم، وبالطريقة التي يختارها البنك المركزي العراقي وفي الوقت الذي يختاره)".(الزبيدي، 2006 : 1-2)

ثانياً: الحاجة للرقابة الاشرافية المصرفية

وتعتبر الرقابة المصرفية الأشرافية من أهم متطلبات استمرار العمل المصرفي، وقد طالبت لجنة بازل بضرورة تأسيس جهاز مركزي خاص بالرقابة على الاعمال المصرفية لضمان حسن اداء وسير العمل فيها وتلافي ظهور تجاوزات قد تؤدي الى حدوث خلل في النظام المصرفي. (شلهوب، 2007: 267) الأشراف على البنوك ليس علما يخضع لمقاييس دقيقة ولذا فان العناصر الاختيارية او التقديرية لايمكن تجنبها في نطاق العملية الرقابية. لذا يجب على المراقبين أن يحرصوا على القيام بالتزاماتهم بطريقة تتسم بارتفاع درجة الشفافية والقابلة للمحاسبة عن المسؤولية. (حشاد ، 2004 : 331)

ثالثاً: اهداف الرقابة الاشرافية المصرفية

1- حماية حقوق المساهمين والمودعين والدائنين بحيث يكون المصرف في وضع يحقق السلامة وملائمة مالية لمقابلة سحوبات اصحاب الودائع بانواعها ولحماية المصرف من حالات الإعسار من خلال فرض نسب منها (نسب السيولة، نسب كفاية راس المال، نسب الاحتياطي القانوني، نسب حصص الأرباح والمخصصات ونسب الهلاكات).

2- وضع الأطر القانونية واللوائح والمنشورات والتدابير التي تبين الحقوق والالتزامات.

3- تأسيس عناصر تأمين مستدامة من خلال نظام الانذار المبكر .

4- بسط الوعي المصرفي الشمولي للمتعاملين بالمصارف عامة. (حسنات، 2014 :232-233)

رابعاً: الرقابة الاشرافية على المصارف في العراق

يمارس البنك المركزي العراقي وظيفة الرقابة الاشرافية على اداء المصارف لتحديد مواضع الخلل في ادائها في الجوانب المالية والادارية والتشغيلية من خلال تحديد درجة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف للمحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي واخذت تلك الوظيفة الصفة القانونية من خلال قانون

المصارف ذي الرقم **(94) والصادر في العام 2004** في **المادة (53)** الخاصة بالتفتيش على المصارف. ("يراقب البنك المركزي العراقي المصارف على أساس موحد بالطريقة الاتية.

1. يراجع البنك المركزي العراقي البيانات والمستندات والمعلومات والإيضاحات والبراهين المقدمة من المصارف تطبيقا لهذا القانون.

2. للبنك المركزي العراقي إن يطلب من المصارف أو أي من الكيانات التابعة أو المنتسبة إليها إن تقدم وتثبت خطيا عندما يرى ذلك ضروريا أي معلومات أو تقارير أو مستندات أو إيضاحات أو براهين إضافية.

3. للبنك المركزي العراقي إن يجري تفتيشا موقعيا للمصرف أو للكيانات التابعة له أو المنتسبة إليه يقوم به واحد أو أكثر من موظفيه أو يقوم به شخص أو آخر أو أشخاص آخرون يعينهم البنك المركزي العراقي لهذا الغرض ويراجع التفتيش عمليات المصرف للتحقق من مركزه المالي ومدى امتثاله لأحكام القوانين واللوائح المتعلقة بإدارة أنشطته وسياساته الداخلية ويقوم البنك المركزي العراقي بعملية تفتيش على جميع المصارف بانتظام مرة واحدة على الأقل كل سنة باستثناء مكاتب التمثيل التي يجري التفتيش عليها مرة واحدة على الأقل كل سنتين.

4. يخضع أي شخص يفوض بمقتضى هذه المادة القيام بالتفتيش على مصرف ما لشروط السرية وله إن يطلب من أي مدير أو مسئول أو موظف أو وكيل في المصرف أو في الكيانات التابعة له أو المنتسبة إليه إن يتيح له الاطلاع على جميع الدفاتر والحسابات والمستندات والسجلات الضرورية. وتقدم في الوقت المناسب إثناء عملية التفتيش أي معلومات يعتبرها المفتش ضرورية ويطلبها.

5. يقدم مفتشو المصرف تقريرا إلى البنك المركزي العراقي عن نتائج التفتيش ويخطر البنك المركزي العراقي مجلس إدارة المصرف المعني بنتائج التفتيش").(الوقائق العراقية، 2004 :104)

المطلب الثاني / تأسيس فروع المصارف الاجنبية في العراق

اولا : نشاة ومفهوم المصارف الأجنبية

العراق من البلدان التي سمحت بتواجد المصارف الأجنبية فيها وممارستها ألاعمال المصرفية حتى قبل تأسيس اي مصرف عراقي هذا ما كان له أثر كبير في خلق جيل من العاملين في المصارف يتمتعون بمؤهلات وكفاءة عالية ساعدت في تدريب أجيال اخرى، اذ بلغ عدد فروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق حتى منتصف عام 1963 قبل تأميمها هي (12) فرع اقدمها البنك العثماني والبنك الايراني والبنك الشرقي (عبدالنبي ،2017: 2)

وبعد سنة 2003 إصدر الحاكم المدني في حينها توجيهات الى البنك المركزي العراقي بالسماح للمصارف الأجنبية للتواجد في العراق ، فكان اول فرع لمصرف أجنبي في العراق هي المؤسسة العربية المصرفية التي مارست عملها بتاريخ 9/22/ 2004 ثم اخذت تتقدم المصارف الأجنبية بطلباتها حتى بلغت (17) فرعا.(عبدالنبي ، 2017: 6)

ثانياً : صور المصارف الأجنبية في الدول المضيفة / تسمح دائرة تسجيل الشركات للاجانب بالاستثمار وتسجيل الشركات ومكاتب تمثيل وفروع الشركات الأجنبية والعمل بالعراق استنادا الى قوانين وتعليمات وانظمة نذكر منها قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل ، تعليمات وزارة التجارة رقم 196 لسنة 2004 الخاصة بتسجيل الشركات الأجنبية،النظام رقم 5 لسنة 1989 نظام فروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية .(**http:// www.mot.gov.iq/index.php?name**)

ثانياً: صور تواجد الفروع الاجنبية : يكون تواجد المصارف الاجنبية على ثلاثة صور وهي :

1- مكتب تمثيل لمصرف أجنبي

يمتاز بسهولة التأسيس ، و تقتصر انشطة مكتب التمثيل على تقديم المعلومات والقيام بمهام الاتصال ولا تمارس أنشطة مصرفية أو غيرها من الانشطة المماثلة ولا يتلقى ودائع أو أموالاً اخرى قابلة للسداد من الجمهور . وقد وضع المشرع العراقي الضوابط الاتية لتاسيس مكتب التمثيل(**مادة 6 من قانون المصارف العراقية رقم 94 لسنة 2004**)

"(1. يقوم المصرف الأجنبي بتقديم طلب خطي الى البنك المركزي العراقي لفتح مكتب تمثيل واحد أو أكثر له في العراق .

2. أن يكون المصرف الأجنبي مقدم الطلب مرخص له بممارسة النشاط المصرفي في بلد تأسيسه.

3. أن يقوم بتقديم الوثائق الآتية :

أ- جميع الوثائق والمستندات والمعلومات والبيانات المطلوبة في الاستمارتين المرقمتين (8) و (9) .

ب- تحديد الموقع المقترح لإقامة المكتب وعنوانه في العراق .

ج – وصل يثبت دفع المبالغ الخاصة بتقديم الطلب .

1. يقوم البنك بإعلام صاحب الطلب خلال (60) ستين يوماً من تاريخ تقديم طلبه مستوفيا للشروط من عدمه .

2. إعلام مقدم الطلب خلال (60) ستين يوماً بأنه مستوفي شروط البنك باتخاذ القرار بمنح او رفض الإجازة وإبلاغ مقدم الطلب مع بيان الأسباب في حالة الرفض)".

2- المصرف الأجنبي في شكل شركة مستقلة

حيث يتواجد كشركة ذات كيان مستقل له وجود قانوني منفصل عن المصرف الام، يخضع لقوانين ونظم وتعليمات الدولة المضيفة. (طايل،2014: 356-357)

قضت المادة (17) من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997بوجوب تقديم طلب تأسيس الشركة الى شخص اسمته المسجل ، ويباشر مسجل الشركات في العراق دورا هاماً ورئيسيا في تأسيس الشركة وتوثيق عقودها ورعايتها ومتابعتها ودعمها لضبط نشاطها بشكل يسهل اداء دورها في خطة التنمية الاقتصادية . (عبيدات، 2007 :110)

3- فرع للمصرف الأم

يعد بمثابة جزء داخلي من المصرف الأجنبي الأم يخضع لقوانينه وانظمته ونظام الضريبية الخاصة به ، كما يضع سياسته وخططه بتكليف من المصرف الأم كذلك يكون الاقراض ضمن حدود وضعها له الفرع الأجنبي الخارجي استنادا على راس مال المصرف الام .

يمكنه قبول الودائع واصدار القروض ويميل الى تمويل واقراض المشاريع الضخمة عامة . (طايل ، 2014 :357)

ثالثاً: التأسيس

ينص قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 بالفصل الرابع المادة(5) منح الاجازة لتأسيس فرع لمصرف أجنبي :

"أولاً: تمنح الاجازة للمصارف الأجنبية الخاضعة لرقابة موحدة وشاملة من سلطة رقابية في البلد الذي يقع فيه المقر الرئيس للمصرف الأجنبي .

ثانياً: تقدم الطلبات خطياً الى البنك المركزي العراقي لغرض الحصول على الاجازة لتأسيس فرع لمصرف أجنبي مرافقاً بها المعلومات والبيانات في الاستمارتين المرقمتين (6) و(7) المرافقة بهذه التعليمات.

ثالثاً: اعلام مقدم الطلب خلال (90) تسعين يوماً إذا كان طلبه مستوفياً للشروط، ويجوز تمديد المدة بشرط اعلام المصرف مقدم الطلب للبنك بأسباب التأخير قبل حلول الموعد النهائي.

رابعاً: يقوم البنك المركزي العراقي بالموافقة على الطلب ومنح الاجازة خلال (6) ستة أشهر من تاريخ اعلام المصرف (مقدم الطلب) بأن طلبه مستوفياً للشروط ولجميع متطلبات البنك المركزي العراقي .

خامساً: أما إذا وجد البنك ان الطلب غير مستوف للشروط فعليه رفضه وإرسال قراره بشكل تحريري الى مقدم الطلب مع بيان أسباب الرفض.

سادساً: ينشر قرار الموافقة على منح الإجازة في الجريدة الرسمية أو في نشرات عامة ذات تداول واسع وعلى حساب صاحب الاجازة ويدرج المصرف في سجل المصارف الموجود لدى البنك المركزي العراقي وتسري على المصرف جميع القوانين العراقية النافذة ذات العلاقة."

1- محور الجهات التي تمارس الرقابة على المصارف و انشاء اقسام الرقابة

2- قانون البنك المركزي العراقي المرقم 56 لسنة 2004 نصت المادة (40) على انه :-

يكون للمصرف المركزي العراقي وحده دون غيره سلطة أتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لترخيص وتنظيم عمل المصارف والاشراف عليها وعلى فروعها من أجل امتثال جميعها لأحكام هذا القانون والقانون المصرفي، وله كذلك سلطة المعاينة خارج مقر المصرف وفروعه التابعة له وسلطة فحص وتفتيش حاملي التراخيص وفروعهم التابعة لهم في مواقع عملهم، بالطريقة التي يختارها المصرف المركزي العراقي وفي الوقت الذي يختاره. كما يكون للمصرف المركزي العراقي وحده دون غيره سلطة مطالبة المصارف والفروع التابعة لها بتقديم كافة المعلومات المتعلقة بشؤون المصرف والفروع التابعة له وعملائه التي قد يحتاج اليها المصرف المركزي العراقي . وله علاوة على ذلك سلطة القيام بعمل تصحيحي، وفقا لما ينص عليه هذا القانون والقانون المصرفي ، من أجل تطبيق الهيئات المرخصة والفروع التابعة لها لتلك القوانين وامتثالها لأي لوائح تنظيمية أو معايير أو ارشادات أو توجيهات حصيفة يكون المصرف المركزي العراقي قد أصدرها فيما يتعلق بتنفيذه لمثل هذه القوانين . ولا يكون لأي إجراء تتخذه أي جهة تابعة للحكومة غير المصرف المركزي العراقي فيما يتعلق بتنظيم نشاطات الاقراض والاعتماد الخاصة بالمصارف أي صفة قانونية .

المبحث الثالث الإطار العملي

المطلب الأول / التعريف بعينة البحث

اولاً : البنك المركزي العراقي

نبذة عن تأسيس البنك المركزي العراقي

يعد البنك المركزي العراقي من أقدم البنوك المركزية في المنطقة العربية اذ تم تأسيسه عام ١٩٤٧م ويعتبر من أعرق مؤسسات الدولة العراقية وهو المؤسسة الرسمية المسؤولة عن وضع السياسة النقدية في العراق، وإصدار وإدارة العملة الوطنية والاحتياطيات الأجنبية، وهو من يضع الضوابط والأنظمة والإجراءات لعمل المصارف المحلية والأجنبية في البلد ومراقبة عملها والتدقيق عليها، كما إن البنك المركزي هو الجهة الرسمية التي تمثل العراق في المؤسسات المالية والنقدية الدولية منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، كما يمثل العراق في جميع المحافل الدولية، وهو

مستشار الدولة ووكيلها المالي، وللبنك المركزي العديد من الوظائف من أهمها مراقبة وتحديد العرض والطلب على النقود من خلال تحديد أسعار الفائدة والادوات النقدية الأخرى ، لتحقيق معدلات تضخم منخفضة وتحفيز النمو الاقتصادي بوتيرة مستقرة ، ولتحقيق ذلك يحدد البنك المركزي أدواته في الرصد والتحليل للمؤشرات الاقتصادية والمالية والمصرفية ، وتحقيق التكامل والإتساق بين السياستين النقدية والمالية ، وتوفير نظام مدفوعات كفوء وفعال ومتكامل لادارة التحويلات المالية ومراقبة السيولة في المصارف وتطبيق أنظمة الدفع بالتجزئة (الموبايل وبطاقات الأئتمان).(الخطة الستراتيجية، 2016:1)

ثانياً : فروع المصارف الأجنبية عينة البحث

1) مصرف ابو ظبي الاسلامي

مصرف أبو ظبي الإسلامي مصرف إماراتي تأسس في 13 محرم سنة 1418 هـ الموافق 20 مايو سنة 1997 م كشركة مساهمة عامة، ويعد أحد الموسسات المالية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط ، يقدم المصرف خدمات مصرفية متميزة وشاملة على نهج الشريعة الاسلامية ، وقد بدأ المصرف بتوفير مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية ذات المستوى الرفيع، كخدمات التمويل وخدمات الحسابات المصرفية المختلفة منذ سنة 1998هـ. وبلغ رأس مال المصرف المصرح به والمكتتب فيه مليار درهم إماراتي أي ما يعادل273 مليون دولار أمريكي موزعا على 100 مليون سهم بقيمة أسمية قدرها 10 دراهم للسهم الواحد، وجميعها أسهم عادية .

يمتلك مصرف أبو ظبي الاسلامي العديد من الفروع المنتشرة في انحاء الوطن العربي ومنها ثلاثة أفرع في العراق (بغداد واربيل والبصرة) ، بالاضافة الى فروعه في السودان ومصر وقطر والسعودية . وخارج الوطن العربي لديه فروع في المملكة المتحدة في بريطانيا . (www.adib.ae)

مصرف أبو ظبي الاسلامي فرع بغداد : تاسس مصرف ابو ظبي الاسلامي / فرع بغداد (عينة البحث) عام 2010 برأس مال (16,310) مليون دولار وتم زيادته ليصبح (24,647) مليون دولار (عبد النبي ،2017: 4) . يقدم المصرف خدمات مصرفية متعددة ، منها خدمات هاتفية مجانية و فتح حسابات التوفير الاستثماري الذي يقدم التسهيلات والخدمات الحديثة (www.adib.ae)

2) مصرف بيروت والبلاد العربية

نشأة وتأسيس :

تأسس مصرف بيروت والبلاد العربية منذ 60 عاماً في سنة 1956 وتم تسجيله في السجل التجاري في بيروت، كان المصرف من اول المصارف اللبنانية التي قدمت لعملائها خدمات أستثمارية من خلال وحدة الخدمات المصرفية الخاصة، الخطوة أتت لتجسد مساعي البنك التوسعية بما يؤمن لعملائه ولكل من يرغب بالتعامل معه اوسع مروحة من المنتجات والخدمات المصرفية ، أفتتح الفرع الاول في العاصمة اللبنانية بيروت، وفي عام 1977 أصبح البنك مؤسسة مالية تجارية من خلال عمليات الاستحواذ والدمج ، وتطور المصرف ليصبح واحدا من أكبر المؤسسات المصرفية في لبنان حيث حافظ على مستوى استثنائي من الخدمات الشخصية والحلول المالية المسؤولة والملتزمة ببناء علاقات طويلة الأمد وخدمات مستدامة وديناميكية اتبع المصرف إستراتيجية عمل طبعت تفاعله مع تطور الصناعة المصرفية وتزايد متطلبات العملاء ، في عام 1986 قام المصرف بخطوته الاولى خارج الأراضي اللبنانية بفتح أول فرع له في قبرص. http://www.al-akhbar.com/node/270246 وأستمر المصرف بالنمو وفتح عدد من الفروع الجديدة ليصل 34 فرعا في جميع انحاء البلد في عام 2009 ، منها (3) أفرع في العراق (بغداد ، اربيل ، سليمانية) ومكتب تمثيلي في نيجيريا وأبو ظبي، واستمر المصرف بالانتشار والتوسع حيث وصل عدد الفروع الى 42 فرعا في عام 2017 .

يختصر مصرف بيروت والدول العربية اسمه ليصبح بباك (BBAC) وقد ساعد اختصار الاسم في الحفاظ على القيم والهوية التقليدية وراء اسمه الاصلي ، كمصرف تجاري كامل الخدمات .

فرع مصرف بيروت والبلاد العربية في بغداد

تأسس فرع مصرف بيروت والبلاد العربية في بغداد في عام 2009 براس مال قدره (16.380) مليون دولار.

1) مصرف بارسيان الايراني

نشأة وتأسيس

تم تأسيس مصرف بارسيان في سبتمبر 2001، تم إصدار ترخيص العمليات المصرفية من قبل البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية وبدأ المصرف عملياته في يناير 2002 بافتتاح أربعة فروع في طهران ، وفي تشرين الأول / أكتوبر 2004، أدرج بنك بارسيان في بورصة طهران باعتبارها الشركة المدرجة في القائمة 401 وتم تداول حصة المصرف لأول مرة في كانون الأول / ديسمبر 2004 ، وتشمل أنشطة بنك بارسيان وفقا لنظامه ألاساسي جميع العمليات المصرفية وألانشطة التجارية والخدمات التي يتم ترخيصها لجميع البنوك بناء على القواعد وألانظمة ذات الصلة .

فرع مصرف بارسيان

تأسس فرع مصرف بارسيان فرع بغداد عام 2011 براس مال وقدره (8,190) مليون دينار http://www.parsian-bank.ir/portal/home/default.aspx?.

المطلب الثاني / عرض نتائج الاستبانة وتحليلها

المطلب الاول : المعلومات العامة عن افراد عينة البحث

اولاً: وصف افراد العينة

1- حسب النوع :

ان نسبة المبحوثين الذين تم اختيارهم بحسب النوع كانت للذكور (50,7%) وللاناث (49,3%)

2- حسب العمر:

نلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين تم اختيارهم بحسب العمر كانت للذين اعمارهم (30 سنة فأقل) (36%) وللذين اعمارهم (31-40 سنة) (28%) وللذين اعمارهم (41-50 سنة) (22.7%) وللذين اعمارهم (51 سنة فأكثر) (13.3%) .

3- حسب التحصيل الدراسي:

أن نسبة المبحوثين الذين تم اختيارهم بحسب التحصيل الدراسي كانت للذين يحملون شهادة الدبلوم وبنسبة (13.3%) والذين يحملون شهادة البكالوريوس وبنسبة (66.7%) والذين يحملون شهادة الدبلوم العالي وبنسبة (4%) والذين يحملون شهادة الماجستير او مايعادلها وبنسبة (14.7%) والذين يحملون شهادة الدكتوراه او مايعادلها وبنسبة (1.3%) وهذا يعطي اعتمادية اكبر للنتائج بسبب ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادة البكلوريوس والشهادات العليا .

4- حسب التخصص العلمي:

أن نسبة المبحوثين الذين تم اختيارهم بحسب التخصص العلمي كانت لتخصص العلوم المالية والمصرفية وبنسبة (26.7%) ولتخصص المحاسبة وبنسبة (21.3%) ولتخصص الاقتصاد وبنسبة (24%) اما التخصصات الاخرى فكانت نسبتهم (28%) أن جميع هذه التخصصات قريبة الصلة بالعمل المصرفي ويمتلك افراد العينة الادراك الكافي للتعبير عن ارآءهم من خلال الاستبانه .

5- حسب عدد سنوات الخدمة:

أن نسبة المبحوثين الذين تم اختيارهم بحسب عدد سنوات الخدمة كانت للذين لديهم خدمة (اقل من 10 سنوات) وبنسبة (40%) وللذين لديهم (10-15 سنة) وبنسبة (21.3%) وللذين لديهم (16-20

سنة) وبنسبة (18.7%) وللذين لديهم (21 سنة فأكثر) وبنسبة (20%) وهذا يعني أن أكثر من نصف أفراد العينة هم من ذوي الخبرة ممن تزيد خدماتهم على عشر سنوات وبالامكان الاعتماد على ارائهم من خلال الاستبانة وتحليل نتائجها .

6- حسب المشاركة في الدورات التخصصية:

أن نسبة المبحوثين الذين تم اختيارهم مشاركتهم في الدورات التخصصية ظهرت للمشاركين في هذه الدورات بنسبة (77.3%) والغير مشاركين وبنسبة (22.7%).

نتائج أسئلة المحور الأول (الرقابة الأشرافية للبنوك المركزية)

وصف اجابات العينة حسب الفقرات

لمعرفة اتجاهات اجابات العينة لكل فقرة ولكل محور من محاور الدراسة تم استخدام النسب والتكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (4,08) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفق والاتفق بشدة، وبانحراف معياري (0,50) .

نتائج اسئلة المحور الثاني (اداء فروع المصارف الأجنبية)

بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (4,07) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفق والاتفق بشدة، وبانحراف معياري (0,46) .

المبحث الثالث / اختبار فرضيات البحث

1- **اختبار الفرضية والتي تنص:**

الفرضية الصفرية: الدور الرقابي الاشرافي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي لا يعد كافياً للاشراف على الاستثمار الاجنبي المصرفي المباشر والمتمثل بفروع المصارف الاجنبية في العراق.

الفرضية البديلة: الدور الرقابي الاشرافي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي يعد كافياً للاشراف على الاستثمار الاجنبي المصرفي المباشر والمتمثل بفروع المصارف الاجنبية في العراق.

ولتحقيق هذه الفرضية تم اختيار الاسئلة المتعلقة بالدور الرقابي، وكما يلي:

1- **مصرف ابو ظبي الاسلامي:** من خلال الجدول ادناه نلاحظ:

جدول يبين الاختبار التائي لعينة واحدة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة
1- يستخدم البنك المركزي العراقي ادوات	4,20	0,79	4,81	درجة	دال

للرقابة الاشرافية تضبط وتوجه الفروع والمكاتب للمصارف الاجنبية .				الحرية=9	
2- يتمتع مفتشو البنك المركزي باستقلالية اثناء عملهم ويقدمون بحرية ارائهم بشان تقيمهم للعمل المصرفي الخاص بالمصارف الاجنبية دون ضغوط .	4,70	0,48	11,13	مستوى الدلالة= 0,05	دال
3- يمتلك مفتشو البنك المركزي العراقي المسؤوليين عن الرقابة على فروع ومكاتب المصارف الاجنبية الكفاءة والخبرة اللازمين لهذا النوع من الرقابة .	4.00	0,94	3,35	(2,26)	دال
4- تحرص ادارة البنك المركزي العراقي على اعداد دورات تدريبية متخصصة للملاكات العاملة في رقابة على فروع ومكاتب المصارف الاجنبية.	4,10	0,57	6,13		دال
5- يتخذ البنك المركزي العراقي الأجراءات القانونية الكفيلة في تحقيق الامتثال لدى فروع ومكاتب المصارف الاجنبية كالتنبية والانذار وغيرها .	4,00	0,67	4,74		دال

الجدول من اعداد الباحثه بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال القيم التائية المحسوبة والتي هي جميعها اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (9) والبالغة (2,26) وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة اي ان هناك فروقات ذات دلالة معنوية وبما ان جميع قيم الوسط الحسابي هي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان المعنوية لصالح الوسط الحسابي، اي ان **(الدور الرقابي الاشرافي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي يعد كافياً للاشراف على الاستثمار الاجنبي المصرفي المباشر في مصرف ابو ظبي الاسلامي).**

2- **مصرف بيروت والبلاد العربية** : من خلال الجدول ادناه نلاحظ : **جدول يبين الاختبار التائي لعينة واحدة**

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة

1- يستخدم البنك المركزي العراقي ادوات للرقابة الاشرافية تضبط وتوجه الفروع والمكاتب للمصارف الاجنبية .	4,60	0,52	9,79	درجة الحرية=9	دال
2- يتمتع مفتشو البنك المركزي باستقلالية اثناء عملهم ويقدمون بحرية ارائهم بشان تقيمهم للعمل المصرفي الخاص بالمصارف الاجنبية دون ضغوط .	4,90	0,32	19,00	مستوى الدلالة= 0,05	دال
3- يمتلك مفتشو البنك المركزي العراقي المسؤوليين عن الرقابة على فروع ومكاتب المصارف الاجنبية الكفاءة والخبرة اللازمين لهذا النوع من الرقابة .	4,50	0,53	9,00	(2,26)	دال
4- تحرص ادارة البنك المركزي العراقي على اعداد دورات تدريبية متخصصة للملاكات العاملة في رقابة على فروع ومكاتب المصارف الاجنبية.	4,60	0,84	6,00		دال
5- يتخذ البنك المركزي العراقي الأجراءات القانونية الكفيلة في تحقيق الامتثال لدى فروع ومكاتب المصارف الاجنبية كالتنبية والانذار وغيرها .	4,40	0,52	8,57		دال

الجدول من اعداد الباحثه بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال القيم التائية المحسوبة والتي هي جميعها اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (9) والبالغة (2,26) وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة اي ان هناك فروقات ذات دلالة معنوية وبما ان جميع قيم الوسط الحسابي هي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان المعنوية لصالح الوسط الحسابي، اي ان **(الدور الرقابي الاشرافي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي يعد كافياً للاشراف على الاستثمار الاجنبي المصرفي المباشر في مصرف بيروت).**

1- **مصرف بارسيان الايراني:** من خلال الجدول ادناه نلاحظ:

جدول يبين الاختبار التائي لعينة واحدة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة
1- يستخدم البنك المركزي العراقي ادوات للرقابة الاشرافية تضبط وتوجه الفروع	3,90	0,74	3,86	درجة الحرية=9	دال

والمكاتب للمصارف الاجنبية .					
2- يتمتع مفتشو البنك المركزي باستقلالية اثناء عملهم ويقدمون بحرية ارائهم بشان تقيمهم للعمل المصرفي الخاص بالمصارف الاجنبية دون ضغوط .	4,30	0,48	8,51	مستوى الدلالة= 0,05	دال
3- يمتلك مفتشو البنك المركزي العراقي المسؤوليين عن الرقابة على فروع ومكاتب المصارف الاجنبية الكفاءة والخبرة اللازمين لهذا النوع من الرقابة .	4,10	0,32	11,00	(2,26)	دال
4- تحرص ادارة البنك المركزي العراقي على اعداد دورات تدريبية متخصصة للملاكات العاملة في رقابة على فروع ومكاتب المصارف الاجنبية.	3,80	0,63	4,00		دال
5- يتخذ البنك المركزي العراقي الأجراءات القانونية الكفيلة في تحقيق الامتثال لدى فروع ومكاتب المصارف الاجنبية كالتنبية والانذار وغيرها .	3,60	0,70	2,71		دال

الجدول من اعداد الباحثه بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال القيم التائية المحسوبة والتي هي جميعها اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (9) والبالغة (2,26) وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة اي ان هناك فروقات ذات دلالة معنوية وبما ان جميع قيم الوسط الحسابي هي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان المعنوية لصالح الوسط الحسابي، اي ان (**الدور الرقابي الاشرافي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي يعد كافياً للاشراف على الاستثمار الاجنبي المصرفي المباشر في مصرف بارسيان الايراني**). يتضح من تحليل الفقرة كاملة انه على الرغم من ان الدور الرقابي الأشرافي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي يعد كافياً للاشراف على الاستثمار المصرفي المباشر والمتمثل بفروع المصارف الاجنبية . الا انه توجد فروقات فردية كما هو واضح في تحليل بيانات فرع مصرف بارسيان الايراني .

الاستنتاجات

بعد الانتهاء من عرض الموضوع في جانبه النظري وعرض تحليل نتائجه في الجانب العملي تم التوصل الى الاستنتاجات الأتية : تعد القوانين والتشريعات العراقية وتعليمات البنك المركزي العراقي كافية (في الوقت الحالي) لتأسيس فروع المصارف الأجنبية في العراق بشكل خاص والأستثمار الأجنبي المصرفي بشكل عام .

1. تعد رقابة البنك المركزي العراقي الاشرافية كافية ووافية على فروع المصارف الأجنبية .
2. بعض فروع المصارف الأجنبية تقتصر عملياتها المصرفية في نشاطات معينة دون غيرها .
3. هناك تاثيرات سلبية في اختيار الملاكات العاملة في فروع المصارف الأجنبية فأذا اختارت هذه الفروع كوادر عراقية مؤهلة فأن ذلك سيؤثر بشكل سلبي على اداء المصارف العراقية ، وفيما اذا قامت هذه الفروع بجلب عمالة اجنبية مما سيحرم توظيف مؤهلات عاطلة عن العمل وبالاضافة الى تحويل رواتب واجور العمالة الاجنبية الى الخارج بالعملة الصعبة . لذا صدرت تعليمات عن البنك المركزي العراقي / دائرة الرقابة على الصيرفة تلزم فروع المصارف الأجنبية بأستخدام 50% من الكادر عراقياً .
4. وجود فروع المصارف الأجنبية هو سلاح ذو حدين فمن جهة يدل على سلامة وانفتاح اقتصاد البلد المضيف ومن جهة ثانية يساعد على انهيار او الاساءة لاقتصاد البلد المضيف من خلال تنافسة مع المصارف المحلية وكذلك بتحويل الارباح (وعدم تدوريها) واجور العمالة الاجنبية الى الخارج لذا يجب وضع تعليمات تحدد نسب وحدود التحويلات الخارجية له .

التوصيات : في ختام البحث تم التوصل الى التوصيات الآتية :-

1. نوصي البنك المركزي العراقي في المتابعة لتطوير طرق استخدام الرقابة الأشرافية المكثفة مع اعطاء بعض الحريات بقدر معين يسمح بجذب وتشجيع الأستثمار الأجنبي المباشر .
2. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بأعداد دورات مكثفة متخصصة حول التشريعات العراقية ذات الصلة بالعمل المصرفي للعاملين في الفروع الأجنبية .
3. ألزام فروع المصارف الأجنبية بتنويع خدماتها وعدم حصرها في انواع محددة .
4. اجراء تقويم شامل لعمل المصارف الأجنبية او فروعها في العراق لتشخيص الجوانب الأيجابية والسلبية لاتخاذ مايلزم بهذا الصدد.
5. فتح قنوات التعاون بين المصارف العراقية والأجنبية ، واعطاء دور لربطة المصارف العراقية الخاصة بهذا الصدد.
6. انشاء رابطة خاصة بفروع المصارف الأجنبية في العراق تتولى التنسيق اللازم واعطاء المزيد من الأهتمام بتأهيل مراجعي الحسابات العاملين في فروع المصارف الأجنبية ليكون عملهم الرقابي بمستوى التطور التقني والتشغيلي في تلك الفروع .

المصادر

أولا : القوانين والانظمة والتعليمات العراقية

1. قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 .
2. قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 .
3. قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004 (الوقائع العراقية العدد 3982 لسنة 2004).

ثانيا : النشرات والتقارير المصرفية

1. البنك المركزي العراقي ، الخطة الستراتيجية 2016–2020 ، 2016.

ثالثا : الكتب

1. أبوشاورو مساعدة ، منير اسماعيل ، أمجد عبدالمهدي ، نقود وبنوك ، الطبعة الاولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع –عمان ، 2011 .
2. آل شبيب ، دريد كامل ، ادارة البنوك المعاصرة ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان، 2012 .
3. حشاد ، نبيل ، دليلك الى اتفاق بازل – II (المضمون – الأهمية – الأبعاد) ، الطبعة الاولى ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، 2004 .
4. الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل 1990.
5. سمحان ويامن , حسين محمد , اسماعيل يونس ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الطبعة الاولى , دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان ، 2011 .
6. السويدي ، سيف سعيد ، النقود والبنوك ، الطبعة الثالثة ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة قطر ، قطر، 2002 .
7. شلهوب، علي محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك ، الطبعة الاولى، دار شعاع للنشر والعلوم، 2007 .
8. شوادر ، حمزة ، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية ، الطبعة الاولى ، دار عماد الدين للنشر والتوزيع ، 2014 .
9. طايل، مصطفى كمال السيد ، الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية ،الطبعة الاولى ، الدار الجامعية، مصر، 2014 .
10. عبدالرحيم ، حسن أحمد ، البنوك ، الطبعة الاولى ، دار الكتب والوثائق القومية المصرية –القاهرة ، 2011 .
11. عبيدات ، مؤيد احمد محي الدين ، الرقابة الحكومية على تأسيس الشركات ،الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2007.
12. العبيدي و المشهداني ، رائد عبدالخالق عبدالله ، خالد احمد فرحان ، النقود والمصارف ، الطبعة العربية ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 .
13. النعيمي، عدنان تايه، ادارة العملات الاجنبية ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2012 .

رابعا : الرسائل و الاطاريح الجامعية

1. السهلاني ، بلسم حسين رهيف ، استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسية النقدية مع الاشارة الى البنك المركزي العراقي ، دبلوم عالي معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2008 .

خامسا : البحوث المنشورة والمجلات والدوريات والمؤتمرات

1. حسنات ، محمد عثمان عبدالله ، البنوك المركزية وظائف ومهام ، بيروت ، ادارة بحوث – اتحاد المصارف العربية ،2014 .
2. الزبيدي ، حمزة فائق وهيب ، الامتثال القسري للتشريعات المصرفية – دراسة تحليلية ، بغداد ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، العدد 4 المجلد 1 لسنة 2006 .
3. عبدالنبي ، وليد عيدي ، دراسة عن تقييم نشاط فروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق ، بحث غير منشور ، بغداد ، البنك المركزي العراقي ، 2017 .

سادسا : شبكة المعلومات الدولية

1. www.mot.gov.iq/index.php**?**
2. http://www.parsian-bank.ir/portal/home/default.aspx?
3. http://adib.com.
4. http://www.al-akhbar.com.

7. سابعاً : المصادر باللغة الانكليزية

7.FIRST : BOOKS

1. **DONALD , KOCH ,SCOTT MAC , TIMOTHY , BANK MANAGEMENT ,SOUTHERN METHODIST UNIVERSITY ,2006 .**